في نظام الحكم المقترح للعراق: البرلمارئاسي (٣)

ثائر كريم

يعمل النظام البرلماني على اختلاف تنويعاته ليس على وفق مبدأ تقسيم السلطات بل بناء على منطق المشاركة بالسلطات بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية، البرلمان والحكومة . يتبلور هذا المنطق في بنية معينة للسلطة السياسية يعطى من خلالها الحزب المعني صلاحيات جوهرية لرئيس الحزب ان يقوم بادارة تنفيذ سياسات الحزب وبرامجه حكوميا. من هنا فان مضمون النظام الحزبي لاسيما طبيعة الاحزاب القائمة وتركيبتها عدديا ونوعيتها تنظيميا ونمط علاقة قادة الاحزاب بهياكلها الداخلية كلها تؤثر ليس فقط في مستوى المشاركة بالسلطة بين البرلمان والحكومة بل مباشرة في طبيعة العلاقة بين رئيس الحكومة وحكومته.

لنأخذ بعض الامثلة بغية توضيح هذه العلاقات. فنظام رئاسة الوزارة البريطاني، مثلا، الذي يساهم في ترسيخه الى حد بعيد نظام الأغلبية الانتخابي (فائز واحد من كل منطقة) يستند مباشرة إلى نظام حزبي ثنائي الهيمنة بحيث يبقى الحزب الثالث غير قادر على تجميع اصواته المشتتة على امتداد البلد. ويتسم الحزبان بالتزام تنظيمي عال داخليا. وحالما يجري انتخاب رئيس للحزب- وهو طريق شاق ديمقراطيا ومعقد سياسيا لكل قيادي) فانه يبدأ بعدها بالتمتع بصلاحيات واسعة النطاق حالما يفوز حزبه في الانتخابات. لعل ابرز هذه الصلاحيات هو حرية تصرفه في تعيين او اقالة وزرائه. يأخذ الفائز في بريطانيا كل شيء: يهيمن داخل الحزب على شؤون الحكومة حتى فيما يتعلق بتعيين او اقالة الوزراء ويهيمن الحزب على مقاليد الحكومة بمفرده. ليس هناك من مشاركة سياسية بين الحزب الحاكم والحزب او الاحزاب المعارضة هناك (اذا استثنينا الحالات النادرة التي يتعرض لها البلد الى حروب واسعة النطاق او كوارث كبيرة يمكن ان تنتج احزاب وحدة وطنية).

اما النموذج الالماني فهو اقل حدة من النموذج البريطاني خصوصا انه ينطوي دوما على اقامة حكومات ائتلافية من عدة احزاب بمعنى ان الخاسر انتخابيا يمكن ان يأمل المشاركة في صنع القرار السياسي. والسبب الاساسي لهذه الامكانية هو وجود ثلاثة احزاب متماثلة القوة الانتخابية الى حد كبير، وهو ما يساعد عليه نظام انتخابي نسبي يقوم بترجمة نصيب كل حزب من الاصوات الكلية المستحصلة وطنيا من خلال دوائر مناطقية متعددة العضوية الى نسب متماثلة في البرلمان. وهو نظام تشترك به المانيا الى جانب اسرائيل وهولندا والدانمارك وجنوب افريقيا ونيوزيلندا. لهذا يمكن حتى للاحزاب الصغيرة في المانيا ان تنجح في دخول الحكومة مع الحزب الاقوى (مثل حزب الخضر الصغير الذي يشارك في حكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي منذ سنوات). وفي ظل احتمال تكوين حكومات ائتلافية فانه ليس هناك من معنى لاي حزب ان يختار بصفة ثابتة مرشحه لرئيس الوزراء اذ ان مثل هذه الترشيحات خاضعة لمفاوضات لاحقة بين الاحزاب المؤتلفة او الساعية للائتلاف. وفي هذه الحالة فان المستشار الالماني يجري انتخابه في البرلمان بما يترتب عليه تبعية اقوى للهيئة التشريعية ولكن لا يحق للبرلمان ان يسحب الثقة منه من دون وجود مستشار منتخب آخر برلمانيا يحل محله مباشرة. وعلى خلاف الانظمة البرلمانية الاخرى فان الهيئة التشريعية في المانيا لا تنتخب كل اعضاء الحكومة بل رئيسها فقط وهو ما يؤكد قوة مكانة الاخير قياسا لوزرائه.

هل تصلح الصيغة البرلمانية في بريطانيا للعراق؟ كلا ابدا. من المستبعد ان يهيمن (انتخابيا) في العراق حزب سياسي واحد او حتى حزبين او ثلاثة. ليس هناك احزاب مرشحة لهذا الدور- على الصعيد الوطني ككل بالطبع وليس المحلي الذي يمكن ان تهيمن عليه احزاب قليلة عدديا مثل الحزبين الكرديين في كردستان. ومثلما بينت تجربة انتخابات ٣٠ كانون الثاني فان افق التحالفات السياسية هو الاكثر حظا ليس في تسهيل دخول الاحزاب السياسية في الجمعية الوطنية بل ايضا في تأهيلها لتكوين الحكومة والسيطرة على عملية صنع القرار الوطني بالرغم من ان تمثيلها النسبي قد يكون جزئيا ومحدودا.

اما النموذج الالماني فيمكن عده (جزئيا) الاقرب لامكانية تخيل تطور نظام الحكم في العراق. يمكن ان تكون مهمة الجمعية الوطنية انتخاب رئيس الوزارة فقط وهذا بدوره يقوم بتعيين وزرائه. وجريا على مبدأ هذا النظام فانه حتى تستطيع الجمعية الوطنية ان تسحب الثقة من وزارة معينة لاي سبب من الاسباب فان من الضروري ان تكون هناك آلية معينة لتهيئة وانتخاب رئيس وزراء آخر في حال سحب الثقة من الاول. وهنا بالضبط يأتي دور رئيس الجمهورية. اي عوضا عن انتخاب رئيس وزراء بديل فان رئيس الجمهورية نفسه يمكن ان يشكل الحكومة ويقوم بادارة الدولة مباشرة.

ان وجود آلية معينة لانتخاب رئيس الحكومة واعادة انتخابه او سحب الثقة منه بناء على معايير واضحة شرط لازم لقيام نظام ديمقراطي مستقر وحكومة عراقية فعالة في آن واحد. ان استعداد رئيس الجمهورية اخذ دور رئيس الوزراء يشكل عاملا بالغ الاهمية في توفير محفزات ايجابية لحكومة رئيس الوزراء من اجل تنفيذ سياسات ناجحة. وان وجود رئيس جمهورية قادر على تحمل مسؤوليات الوزارة في اللحظة المطلوبة يمكن ان يشكل ايضا عنصر ضغط واضح على عمل رئيس الوزراء بما يؤشر على العواقب الجدية بفقدان السلطة في حال سحب الثقة. وفي الحقيقة فان استعداد الرئيس للقيام بالواجبات الحكومية يعطي موقعه مضمونا اكثر مصداقية تتجاوز حالة الشكلية غير واضحة المعالم التي يتمتع بها الان. ففضلا على كونه رمزا للهوية الوطنية الموحدة فان وجود امكانية دستورية قابلة للتحقق عمليا في ان يتحول رئيس الجمهورية من مجرد رمز وطني وصورة شكلية الى اداة فعلية لتفعيل السياسات البرنامجية وتشكيل الحكومة وخلق حالة استقرار سياسي واضح. بناء على كل ذلك، فان الجمعية الوطنية بانتخابها رئيسا للوزراء يمارس اعماله القيادية مباشرة بعد الانتخابات وكذلك بانتخابها رئيسا للجمهورية يتمتع بصلاحيات واضحة ويمكن ان يقوم في لحظة معينة باعمال رئيس الوزراء في حال فشله او سحب الثقة منه او ماشاكل فانه يكون قد ابدع حلا تاريخيا لمشكلتين مزمنتين متداخلتين تعانيها بلدان كثيرة: مشكلة استقرار النظام الديمقراطي، نظام المحاسبة والتمثيل والمراقبة، من جهة، ومشكلة فاعلية الحكومة المنتخبة واستقرار الحكومة المسؤولة، من جهة اخرى.

وفي الوقت نفسه فان بنية حكم برلمانية رئاسية على هذا المنوال يمكن ان تنقل صيغة المشاركة في السلطة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية الى مستوى اكثر ملموسية ويجعلها ذات معنى عميق. فرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكلاهما منتخبان من البرلمان ستكون لهما صلاحيات مكملة إحداهما إلى الآخر وبالوقت نفسه ينطوي دورهما على تنافس حقيقي.

حتى تزدهر هذه البلاد يوما ما فانها بحاجة ماسة الى استقرار سياسي وفعالية تنفيذية وكلاهما يمكن ان يساعد الدستور على انتاجهما: لنختار نظام حكم يمزج بين ايجابيات النموذجين البرلماني والرئاسي. لنختار نظام حكم برلمارئاسي.

مَنْ يحمي ثروات العراق البشرية من الموت؟

أحمد عبد العال الصكبان

لا أريد التعرض هنا للإنفاق الضخم على مقار ومساكن المسؤولين بالعراق فالأمر شرحه يطول ، ولا حتى على حراسة بعضهم المبالغ فيها ، فكلنا يعلم استهداف الكثيرين منهم ،ولكن أزعجني للغاية أن اقرأ مؤخرا تقريرا عن الهجرة المتوالية للملاكات المتخصصة بالبلد من أطباء وأكاديميين وعلماء بسبب الأوضاع الأمنية واستهدافهم بعمليات خطف أو قتل لمجرد أنهم يقومون بواجبهم في عملية إعادة إعمار العراق وبلا تفريق على أساس طائفتهم أو مذهبهم ،

وعجبت من أنه برغم جدية المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء، وكثير منهم غير منتم لحزب أو حركة ما، فإنني لم أجد في الخطة الأمنية المعلنة من قبل حكومة السيد الجعفري أي برنامج عمل واضح لحماية هؤلاء باعتبارهم ضمير الأمة وساعدها للتنمية، فمنهم الجامعي الذي ربما قضى عشرات الأعوام منكبا على تخصصه ومنهم من استمر في دوره حتى في زمن الحصار الاقتصادي وواصل مهماته من دون تململ، ومنهم الطبيب الذي يفترض أن يمارس عمله في ظروف طبيعية وهو غير مستشعر بخطر على حياته وحياة ذويه لكي يداوي المريض والجريح،و المهندس الذي يتوقع أن يحظى بأمان وصفاء ذهن ليخطط ويبني ما بوسعه ليصب في مشروع العراق الجديد الخارج من حروب ومتاهات. لقد أزعجني أيضا أن الأوضاع الأمنية في البلد جعلت منظمة عالمية مثل "أطباء بلا حدود" توقف نشاطها في العراق في العام الماضي، وذكرت في تقريرها حجم المخاطر التي تواجه العاملين في مجال الصحة بالعراق واستهداف مقار عملهم أو استهدافهم شخصيا من الجماعات الإرهابية التي يعز عليها أن تقوم بتفجير فينجو منه جريح ويداوى على يد الأطباء والعاملين بالحقل الصحي، ولكن برغم فرار الأطباء الأجانب وبالطبع حرمان العراق من التفاعل الذي كان يتم بين خبراتهم والأطباء المحليين فإن أحدا من المسؤولين لم يعلق على الأمر،ولا طالب بحماية لأطباء العراق مثلاً وكأنهم استراحوا من العبء النفسي لوجود أطباء أجانب بالبلد واحتمال استهدافهم، أما أطباء العراق فلهم الله .

ووصل الاستهانة بأهمية وسمو مهنة الطب بالعراق إلى أن شن بعض منتسبي الجيش العراقي هجوما يوم ٢٠-٣-٢٠٠٥ بالقول والفعل على مستشفى اليرموك وسط بغداد، "وانهالوا بالضرب والشتم على الأطباء والعاملين به خلال انهماكهم في عملية إنقاذ المصابين جراء انفجار إرهابي ببغداد وقام المعتدون بتجميع الأطباء وانهالوا عليهم بالضرب المبرح والسب والشتم إضافة إلى استخدامهم العصي الكهربائية وسط دهشة وذهول الجميع مما حدا بأحد الأطباء إلى أن يفقد أعصابه ويصرخ بوجه الضابط في الجيش العراقي أن مراجلكم لا تستعرضوها علينا نحن المجاهدين في الجانب الصحي بل اخرجوا مراجلكم على من يقوم بهذه الأعمال التفجيرية واستعرضوا قوتكم أمامهم " ولست أعلم حتى الآن هل اعتذرت قياده الجيش العراقي عن هذا التصرف أم لا .

وقد نشرت نيويورك تايمز نهاية أيار الماضي تقريرا يقول: إن أفضل أطباء العراق يفرون من المستشفيات ويهاجرون إلى الخارج خوفا من القتل وأن خاطفين "أعطوا طبيبة مسدسا وطلبوا منها قتل سائقها وهددوها بقطع يدها وإرسالها مع جثته إلى ابنها" وأن رسائل مجهولة المصدر وصلت إلى المستشفى الرئيس لأمراض القلب في بغداد أواخر نيسان الماضي تهدد كبار أطباء المستشفى وتحذرهم بوجوب ترك وظائفهم في الحال. ولأن أحدا لم يبادر بطمأنة الأطباء وتوفير حماية كافية لهم أو لأسر المهددين بالخطف والمساومة على أرواحهم أو استمرارهم في عملهم النبيل، فحدث ما كان طبيعياً، إذ توقف أربعة من كبار جراحي المستشفى عن الذهاب إلى العمل. إضافة إلى ستة من كبار أطباء القلب، وبعضهم غادر البلد.

وقد قتل مدير مستشفى في ١٧ أيار الماضي وهو في طريقه إلى العمل، وخلال العام الماضي غادر أو أرغم على مغادرة العمل نحو ١٠ في المائة من إجمالي قوة العمل الطبية في بغداد البالغة ٣٢ ألفا من الأطباء المسجلين، وفقا لمعلومات الجمعية الطبية العراقية.

والأمر لا يقتصر على معاناة الأطباء فقط في العاصمة بغداد، بل حتى في مدينة كالبصرة - الهادئة مقارنة بمدن أخرى بالعراق، لم ينج الأطباء وأساتذة الجامعات من القتل المجاني، فقد قتل مثلا عميد كلية الصيدلة السابق الدكتور محمد حسن الحكيم، وعميد كلية الهندسة وآخرون. وذكر تقرير إخباري أن المدينة تشهد "باستمرار اغتيالات تستهدف الملاكات العلمية المتخصصة، خصوصا الأطباء وأساتذة الجامعات، وسُجلت عدة حالات اغتيال دفعت بالعديد من الأطباء إلى الهجرة أو التوجه صوب كردستان العراق، أو إلى خارج البلد".

لقد أسعدنا ما أعلن عنه مؤخرا الأخ وزير التعليم العالي والبحث العلمي من خطة لاستقدام الأساتذة العراقيين من الخارج ومضاعفة رواتب الموجودين حاليا بالبلد، وبرغم مضاعفة حدود الراتب الهزيل للأستاذ الجامعي (١٣٠-٥٥٠ دولاراً) فإن هذه الفئة بانتظار المزيد من التمكين المادي والأمان الفعلي لتنهض بواجباتها وتحصل على ما تريد من مصادر ومراجع غالبها مكلف،كما أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لن تستطيع أن توفر بنفسها الحماية اللازمة لأعضاء هيئات تدريسها، وكان من باب أولى أن تعلن وزارة الداخلية العراقية من تلقاء نفسها توفير طاقم حراسة خاص بهؤلاء.. باعتبار أن الوزارات تتعاون فيما بينها ولا تنتظر تكليفا أو طلبا رسميا لذلك. إننا نتوقع أن تسارع الجهات المسؤولة عن الوضع الأمني بالعراق لبحث هذه المشكلة الخطرة المتمثلة في الاستهداف المنتظم للملاكات العلمية والمهنية والتي لا ننكر أنه بدأ منذ سقوط النظام،بالطبع سعدنا بالقرار الذي صدر باعتبار كل طبيب يستهدف ويقتل على يد الإرهابيين أو عصابات الخطف والسطو شهيدا، لكن أليس هناك حل آخر لحماية الأطباء بدلا من تكريمهم بعد استشهادهم؟ وربما لا نمازح إذا طالبنا كل مسؤول بالحكومة بالاستغناء عن ٢٠٪ من حراسه - ولا أقول ميليشيات أحزابكم - لحماية مستشفى أو معمل أو جامعة، فمن يسكن هذه الأماكن ثروة بشرية لا تقتصر على عمر حكومة أو دورة تشريعية، إنهم باقون لخدمة العراق ونذروا أنفسهم لهذا الغرض وليست أرواحهم بأقل أهمية من أرواح بعض الساسة المتنافسين على الكراسي والمناصب ونسوا أن هناك دما مازال يراق بالبلد.

هل يأتي الإخوان المسلمون بالطوفان الأكبر؟

د. شاكر النابلسي

خطاب (الإخوان الجدد)

عطفاً على مقالنا السابق (هل يدخل الإخوان المسلمون القفص الذهبي؟) نقول:

لو رصدنا الخطوات البراجماتية السياسية التي خطتها جماعة الإخوان المسلمين في الأشهر الأخيرة فيما انتهى إلى بروز تيار سياسي جديد داخل هذه الحركة نطلق عليه "الإخوان الجدد (New - Bros)لوجدنا أن هذا التيار قد قام بما يشبه الثورة البيضاء" في الخطاب السياسي الإخواني.

فعصام العريان أحد أعلام (الإخوان الجدد (New - Brosوأحد قياديها المصريين المسجونين الآن (فك الله اسره) يقول: "الاتفاق على التعددية السياسية والموقف من المرأة أمور فيها اجتهادات جديدة من جانب الإخوان تماشي المستجدات التي تعيشها الأمة الإسلامية الآن". وهذا يعني أن الإخوان تخلوا عن نظرية "الحاكمية لله" التي نادى بها سيد قطب، واتباع أصول الديمقراطية في التشريع التي تعني التسليم بحق البشر في اختيار ما يرونه من تشريعات وعقائد. وهذا يعني أيضاً أن جماعة الإخوان المسلمين قد اقتنعت أخيراً بأن النص كما عرفه الفقيهان الشوكاني والأصفهاني هو: "زوال الحكم بزوال أسباب النزول".

فهل هذه استراتيجية جديدة أم تكتيك للوصول إلى كرسي الحكم؟

إذاً لم تعد جماعة الإخوان المسلمين حركة دينية، ولكنها أصبحت حركة سياسية محضة. لا تأخذ من الدين أي جانب سياسي، حيث لا سياسة في الدين تؤخذ لهذه الأيام المعاصرة. وإنما تتبنى أفكاراً سياسية غربية مئة بالمئة (الديمقراطية، الانتخابات، الحريات السياسية، النضال الدستوري، إقامة المجتمع المدني، إقامة الدولة المدنية وليست الدينية.. الخ)، وهو ما جاء على لسان محمد السيد حبيب عضو مكتب الإرشاد في مصر، وعلم آخر من أعلام (الإخوان الجدد New Bros) -الذي قدم شعارات سياسية حداثية وليبرالية جديدة للإخوان في مقابلة صحفية على موقع (الإخوان المسلمون) في الانترنت في ٢٠٠٤/٢/٢٨، فيما يعتبر انتفاضة سياسية إخوانية مثيرة. وكان من أهم هذه الشعارات الجديدة:

١- إن (الإخوان لا يسعون لأن يكونوا بديلاً لأحد. وهم حريصون على أن يكون لهم حزب سياسي". وحبيب لم يقل: أن يكون لهم "حزب ديني سياسي"، ولكنه قال: "حزب سياسي" فقط. بلا صفة الديني. كما أن حبيباً تخلى عن فكرة الإخوان لمحق ومحو الآخر عندما يتسلمون الحكم. فعندما تسلم الإخوان الحكم في السودان مثلاً، شنقوا المفكر الإصلاحي الكبير محمود طه بقرار من حسن الترابي زعيم الإخوان في السودان. كما استهدف الخط السياسي التعبوي الذي انتهجته جبهة الميثاق الإسلامي، تصفية الدستور القائم وقتها، ومن ثم تصفية أساس الديمقراطية السودانية. وقد تجلى ذلك في أنمحاء الخطوط الفاصلة بين السلطات الثلاث، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، الذي تجسد في قضية حل الحزب الشيوعي الشهيرة.

٢- يرفع حبيب شعار: "تدرج الخطوات من ثوابت منهجنا، والنضال الدستوري سبيلنا عبر القنوات القانونية". وهذا اعتراف صريح بأن القرآن ليس دستوراً سياسيا. إذ لا دستور سياسياً في الإسلام. وكلمة "الدستور" أصلاً ليست عربية إنما فارسية. والدستور نظام سياسي جاءنا من الغرب. والنضال عبر القنوات القانونية تعني هنا، أن الإخوان قد اقتنعوا أخيراً، بأن لا قوانين سياسية في الإسلام، إنما هناك قوانين سياسية موضوعة وضعها البشر. وبذلك انتفت نظرية "الحاكمية" التي كان يدعو إليها سيد قطب من خلال كتابه (معالم الطريق) والتي اقتبسها عن المفكر الباكستاني أبي الأعلى المودودي، الذي أصبح بلده الآن بلداً ديمقراطياً علمانياً بارزاً لا أثر للحاكمية فيه، وتولت فيه المرأة بنازير بوتو) رئاسة الوزراء. فلقد شدد سيد قطب، أكثر ما شدد على الاستعلاء بالإيمان، بزعم أن المجتمع في مجمله، لا يعدو كونه قبيلاً من الجاهليين!

٣- يرفع حبيب شعار: "تبني الدعوة لإنهاء الخصومة بين الحكومة والشعوب من خلال الإصلاح السياسي وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني". وهناك اعتراض كبير على هذا النهج من قبل السلفيين الذين يرون أن نبذ "الجهاد العيني" الواجب ضد تلك الحكومات المرتدة التي تحكم بلاد المسلمين، دعوة من أعداء الإسلام. وأن دعوة حبيب مناقضة لقوله تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله).

٤- وفي رؤيته التي وزعها على هامش "مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي" الذي عقد بالقاهرة في ٢٠٠٤/٧/٥، يؤكد عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين والعلم الجديد من أعلام (الإخوان الجدد (New - Brosأن "الخطاب الإسلامي الإصلامي بشكل عام هو خطاب بشري"! وهي مؤشرات على تطور رؤية جديدة من داخل التيار الإسلامي تتحدث عن "الدولة المدنية" باعتبارها بدهية، لا بديل عنها لتحقيق المواطنة الحقة. وأشار أبو الفتوح إلى أنه فيما يتعلق بالإصلاح السياسي ليس لدى التيار الإسلامي - وفي القلب منه الإخوان المسلمون - أي تصور لتنفيذ أي إصلاح سياسي سوى صناديق الانتخابات!

والسؤال هنا: لماذا لا يبدأ الإخوان المسلمون بأنفسهم، ويجربون انتخابات شاملة ونزيهة، لانتخاب المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد، بدلاً من قصر الموضوع على ١٥ شخصاً من أهل (الحل والعقد) كما جرى خلال ٧٩ سنة الماضية من عمر جماعة الإخوان المسلمين، ويجري الآن؟!

حصافة الإخوان السياسية

إذاً، فلا اعتراض على جماعة الإخوان المسلمين - وهي زعيمة الحركة الدينية السياسية الأصولية الإسلاموية في العالم العربي - أن تغير من شعاراتها ومن مبادئها، ويقوم من بينها تيار جديد "الإخوان الجديد" ليجاري الظروف التاريخية السياسية المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة، ويجاري الواقعية السياسية، على عكس حزب البعث المتصلب والمتخشب الذي ما زال يعيش ويتصرف في ظروف الحرب الباردة وتداعياتها، وفي وهم القوة العربية العظمى في العالم العربي. فهذا ذكاء من الجماعة وليس غباء. وهذه حصافة من الجماعة وليست "لقافة". وهذا بعد نظر سياسي محض لا علاقة له بالدين على الإطلاق من جماعة تستعمل الدين سلاحاً سياسياً، وغطاء لكسب مكاسب سياسية وتحاول أن تؤقلم هذا السلاح وتطوعه كلما اقتضت الظروف السياسية ذلك.

وهذا كله محمود للجماعة التي لا تثبت على موقف سياسي واحد، ولكنها تغير مواقفها كأي حزب سياسي متمرس في أية بقعة من هذا العالم. وفي هذا الصدد صرح محمد عاكف مرشد عام الإخوان الجديد بأن الأولوية عنده الآن لملف الحريات، وأن قضية الحرية يجب أن تسبق قضية المطالبة بتطبيق الشريعة!

جماعة الإخوان المسلمين مثلها في هذا مثل أية فرقة أو طائفة دينية من الطوائف التي نشأت وتكاثرت فجأة في صدر الإسلام، والتي بدأت أصلاً على شكل أحزاب سياسية وصراعات على السلطة والحكم كما يقول جمال حمدان في كتابه (العالم الإسلامي المعاصر، ص١٢٦، ١٢٥) وفي العصر الحديث ظل الدين أداة ميسورة للسياسة تستغله القوة لتشريع وجودها غير الشرعي مرة، ولتبرير مظالمها مرة أخرى. وهذا ما يبشر بأن جماعة الإخوان المسلمين ربما تنتهي بعد فترة قصيرة من الآن، إلى المطالب نفسها التي يطالب بها الليبراليون الجدد الآن، من فصل الدين عن الدولة نهائياً، وتبني الدولة العلمانية، وتبني آليات الديمقراطية الغربية. وهذا كله لمصلحة معركة الحداثة العربية على جميع المستويات. وهو يدفع بعجلة الديمقراطية إلى الأمام في العالم العربي، عندما تتصالح الجماعات الإسلاموية الأصولية مع نفسها ومع الليبراليين الجدد، وتتحد الشعارات والأهداف. وهو ما يبشر بالخير، ويبعث على التفاؤل.

وبعد، فهل نأخذ بهذه التصريحات التي صدرت عن قياديين كبار في جماعة الإخوان المسلمين، والتي تمثل انتفاضة فكرية سياسية في نهج وفكر الإخوان المسلمين، ونأمل أن لا تكون مناورة سياسية من مناورات الإخوان السابقة؟

ضرورة فن الممكن الآن

يشاع في الإعلام العربي - كما أشرنا من قبل - أن هناك مشاورات ولقاءات تتم بين مندوبين من جماعة الإخوان المسلمين ومسؤولين من الإدارة الأمريكية وبترتيب من سعد الدين إبراهيم الذي يعمل الآن باحثاً في "معهد وودرو ويلسون" بواشنطن، والذي يطلق عليه الإعلام العربي القومجي "عراب التلاقي". وهناك بعض مصادر الإخوان من ينفي مثل هذه اللقاءات نفياً قاطعاً، ويشعر بالخجل منها، ولكن على جماعة الإخوان المسلمين أن لا تخجل، وألا تنفي قيام أية محادثات حصلت أو تحصل بينها وبين الإدارة الأمريكية. فالمهم ليس مع من أتحدث، ولكن المهم ماذا أتحدث؟

والمهم ليس مع من أتحالف، ولكن المهم على ماذا أتحالف؟

لقد سبق أن تحالف هارون الرشيد الخليفة المسلم مع شارلمان الإمبراطور المسيحي للقضاء على دولة الأمويين المسلمة بالأندلس. وتحالف تشرشل الرأسمالي مع ستالين الشيوعي لهزيمة هتلر النازي. وتحادث الفيتناميون (الأعداء) مع الأمريكيين لإنهاء حرب فيتنام. وجرت اتصالات بين دول أوروبية (الكفرة) وبين "حماس" باعتراف خالد المشعل. وكانت جماعة الإخوان المسلمين على اتصال دائم مع بريطانيا في اثناء احتلالها مصر (١٨٨٢-١٩٥٤). وسبق للاتحاد السوفياتي أن تحادث وتحالف مع حزب البعث في سوريا والعراق والأردن ولبنان. وتباحث معظم الدول العربية مع إسرائيل سراً وعلانية. وتحالفت فرنسا مع أمريكا (أعداء الأمس) لإصدار القرار١٥٥٩ الخ.

وعندما تتحدث جماعة الإخوان المسلمين مع الإدارة الأمريكية فهذه دلالة على مدى انفتاح هذه الجماعة ومدى براجماتيتها السياسية، ووعيها للمرحلة السياسية التي تعيشها الآن.

وهذا الحوار مرغوب ومرحب به من الاتحاد الأوروبي لعدة اسباب منها "أن الأساس كان القلق الكبير الذي يشعر به معظمنا أو كلنا في أمريكا وأوروبا والذين هم قلقون جداً ومهتمون من حيث، انه عندما يرفع سقف التوقعات حول الإصلاحات والتغيير ولا يسمح لبعض هذه الحركات بالمشاركة، فإن هذه الحركات - التي وصمت بوصمة الإرهاب، وهناك من يطالب بأن تعزل وتطلق عليها صفة الشيطنة - سينتهي بها وبنا الأمر إلى وضع خطر، وتصادم في المنطقة. وكثيرون يسعون إلى تلافي ذلك" كما قال أليستر كروك المستشار الأمني السابق للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط ومؤسس "منتدى حل النزاعات الدولية" (قناة "الجزيرة"، برنامج "بلا حدود" ٢٣/٥/ ٢٠٠٥) فلا محرمات في السياسة.

والسياسة ليست فقط هي "فن الممكن" كما قال بسمارك القائد الألماني، ولكنها "فن جعل الممكن ضرورياً" كما قال جاك شيراك. وهذا الممكن أصبح ضرورياً الآن للإخوان المسلمين وللأمريكان، كأكبر قوتين في الداخل والخارج. وهذا هو "الطوفان الأكبر" الذي يخشاه بعض الأحزاب اليسارية، وتتمثل هذه الخشية صراحة في قول الناشط السياسي اليساري المصري د. رفعت السعيد للباحث الفرنسي كزافييه تيرنسيان من أن: "الخطر الأكبر هو أن يتحالف الإخوان مع الأمريكان، عندئذ لا يستطيع احد أن يقف في وجه هذا التحالف".

فهل يأتي الإخوان المسلمون بالطوفان الأكبر، الذي لن يستطيع أحد الوقوف في طريقه؟!